# من يسيطر ، على أي مستوى و بأي ثمن ؟

الجغرافيا ، السيطرة البيئية ، و تكيف الطبيعة [1]

ديانا ليفرمان ، جامعة اوكسفورد

تمتلك الجغرافيا الكثير لتعطيه للآخرين ، فالبيئة تتغير بشكل واسع وتظهر عوامل و مستويات ، وموازين جديدة مؤثرة على القرارات البيئية . وبعلم معتقده المركزي العلاقات بين الإنسان و البيئة و التباينات الإقليمية ، فان الجغرافيا يمكن أن تأخذ دورا قياديا في تشكيل البدائل البيئية والدولة في القرن (21) من خلال الأبحاث ، التدريب و الانغماس بالسياسة العامة public policy .

اثنان من أكثر المواضيع أهمية في إدارة البيئة ، تكييف الطبيعية و إعادة تشغيل السيطرة على البيئةّ ليشمل : المستهلكين ، الهيئات ، الفرق البيئيّة ، و المؤسّسات متخطية الحدود القومية . وهذه الموضوعات هي الساخنة في الجدل السياسي و الفكري المعني بتقييم كلف الخدمات البيئية وكيفية اتخاذ القرارات البيئية . إن تقييم الطبيعة و السيطرة البيئية عنصران مهمان في مناقشة كيفية الاستجابة لعمليات العولمة والتبدلات البيئية على مستوى العالم و تأثيراتها على سكان الأرض . والجغرافيون يمكنهم الاشتراك في هذه المناقشات من زوايا مختلفة وفي أدوار و مواقع مختلفة ، وكنقد لاقتصاديات البيئة والنشاطات ضد العولمة ، أو كيفية العمل في إدارة البيئة لتطوير و تنقية المقاييس البيئية التقويمية وإيجاد مؤسسات سيطرة جديدة .

## تكييف الطبيعة : الخدمات البيئية و الأسواق

في العديد من الأقطار والمؤسسات هناك تقبل واسع لفكرة حماية البيئة من خلال تسعير خدمات الطبيعة ، بوضع حقوق الملكية و تجارة هذه الخدمات ضمن السوق العالمي . في أمريكا اللاتينية أصبحت هذه الأفكار جزء من الاتفاق العام لليبراليا الجديدة التي تقول بان الإدارة الفاعلة للمصادر و تحصيصها يتطلب توزيع حصص الأراضي و الغابات و التنوع الحيوي و مناطق الأسماك و التجارة في هذه المصادر و الحقوق ضمن السوق الحر الذي يضع أسعارا عالية للمصادر النادرة و يشجع على إدامة المصادر القابلة للتجديد . وقد عبر هارفي عن هذا التكيف والخصصة بستراتيج "التراكم بالتجريد" حيث تقوم الدولة بالتواطؤ مع راس المال بالاستيلاء على الطبيعة والحدائق العامة .

وفي كوستاريكا على سبيل المثال ، وضعت تسعيرات للخدمات البيئية التي تضم : أجور على شركات الصيدلة التي تجمع الأعشاب و الحيوانات من الطبيعة ، ديون لاستبدال الطبيعة (تطفأ الديون مقابل استثمار الأموال المحلية لحماية البيئة) ، حماية المسطحات المائية (يدفع مستخدمي المياه في اسفل النهر لمن في أعلاه لحماية الغابات) ، حبس الكاربون (تدفع الشركات الأمريكية لإعادة التشجير أو حماية الغابات لإنقاص انبعاث ثاني أو كسيد الكاربون) ، السياحة البيئية و أجور الدخول للحدائق العامة (يدفع السياح مقابل تمتعهم بالبرية) ، البحوث العلمية

[1] Annals of the Association of American Geographers, 94(4), 2004, pp. 734–738 *r* 2004 by Association of American Geographers
Published by Blackwell Publishing, 350 Main Street, Malden, MA 02148, and 9600 Garsington Road, Oxford OX4 2DQ, U.K.

(أجور للباحثين من خارج المنطقة) ، وتجارة عادلة (أسعار عالية لمنتجات أنتجت بالإدامة الذاتية) .

إن هذه الحركة لتكييف الطبيعة و تسويق خدماتها هي تحول كبير في العلاقات بين الإنسان و البيئة و الاقتصاد السياسي للإقليم و المظهر الأرضي . وهذه التحولات مركز اهتمام الجغرافيا ولابد أن لدينا الكثير لنقوله . وأولئك الجغرافيون الذين تقبلوا نموذج السوق الأساسي لديهم الفرص العديدة لتنقيته . فعلى سبيل المثال ، فان التحليل الجغرافي يقدم الكثير في فترة تسويق الخدمات البيئية بسبب تعقد عملية تحديد التسعيرة وإيجاد الأسواق حول العالم . والخبرات الجغرافية التقليدية مثل تقويم كمي للمصادر مثل الماء أو الكتل الحيوية ، و استطلاع تقبل الناس في مختلف الأماكن يمكن أن ينقي التقويمات البيئية استنادا إلى تحليل الطوارئ أو الاستبدال و وضع كلف تفوق تلك التي حددت من قبل اقتصاديو البيئة المتشددين . فنظم المعلومات الجغرافية تسمح بمراقبة حقوق الملكية وما يصاحبها من عناوين و حدود بما في ذلك الصراع مع الناس الأصليين على أراض تقليدية . والمعرفة الجغرافية الإقليمية مثل وصف المواقع الغريبة هي أيضا أساس جيد لتشكيل الأسواق وبيع الخدمات للسياح و تقليل نسب الكاربون و الأبحاث العلمية.

وبإمكان الجغرافيا أيضا أن تقدم نقدا قويا إلى فكرة " بيع الطبيعة بحجة الحفاظ عليها" ، بالتركيز على السلطة غير المتكافئة عند المساومة على السعر والمشاركة ، وصعوبة تحديد نسب الخصم المستقبلية ، أو الأسعار السائدة مقابل أسعار لا يمكن استبدالها و ظهير ارضي ، والمشاكل الأخلاقية العامة والتنازل عن حقوق الملكية والأسعار إلى قيم بيئة حضارية و دينية أو ملكية مشاعة .

لقد أصبحت الأسواق هي السائدة في الخدمات البيئية قصد إدارة و حماية البيئة في القرن (21) . إن التحدي الجغرافي يمكن أن يضم العمل في نظام لتوفير نظم اكثر دقة و توازن للحقوق، الأسعار و الأسواق ، أو العمل باتجاه معاكس ، أو إسقاط التكيف الطبيعي الذي يضم بشكل متزايد معطيات بيولوجيا بشرية . ويمكن للجغرافيا أن تكون المنتدى الذي يناقش موضوعات مثل المنظور الحيوي bioprospecting ، تجارة الكاربون ، ومناطق المحميات الطبيعية ، والمساهمة في إيجاد هيكل تجريبي و نظري لتقييم الخدمات البيئية من حيث الكفاية و الفائدة ضمن ظروف معينة .

## إعادة تشغيل السيطرة البيئية

إن تنامي سلطة المؤسسات متعددة الجنسيات ، ويصاحبه تكون مؤثرين جدد و بمقاييس محلية في صناعة القرارات البيئية قد وفر ميادين مهمة أخرى للجغرافيين للبحث و الممارسة . والنشطين الجدد ، بما فيهم المستهلك ، الهيئات و المنظمات غير الحكومية ، يعملون على توسيع البؤر لتشمل المؤسسات الحكومية (مثل البرلمان ، الإداريين و القانون) بقصد توسيع مفاهيم السيطرة البيئية ، وحيث إن المجاميع الاجتماعية المختلفة تستخدم السلطة و الصلاحيات بشأن القرارات والسياسات البيئية . وهناك تنوع في النشطين لقيادة و توجيه إعادة التشغيل هذه ، بما فيها أضعاف المؤسسات الحكومية المركزية وما يرافقه من سياسات نيوليبرالية لإعادة تنظيم ، خصم الميزانية ، الخصخصة ، واللامركزية ، كذلك نمو النشاط الاجتماعي والأشكال الجديدة من التعبير و التنظيم ، مثل شبكة الانترنيت .

لقد اصبح المستهلك عنصرا جديدا مهما في السياسة البيئية من خلال ممارسة سلطة جماعية لمقاطعة المنتجات الملوثة والخدمات الرديئة و التعامل فقط مع الشركات التي تحافظ على المعايير البيئية والاجتماعية العالية . وفي الغالب يكون هناك تنسيق بين المنظمات غير

الحكومية، وان فكرة التسوق لحماية الأرض جاءت استجابة لمعلومات عن الممارسات البيئية وظروف العمل في مختلف أقاليم العالم . وتوجد حركة متوازية أخرى فيها أصحاب الأسهم والمستثمرون في المؤسسات الكبيرة مثل أموال المتقاعدين الذي يتطلب أن تصرف الأموال على نسب واطئة من الكاربون , وعلى إدامة البيئة و الاستثمار الاجتماعي الصحيح .

والجغرافيون الذين يبحثون في التجارة و البيئة ، وبمعرفة خاصة عن اثر المنتجات و سلسلة السلع في إقليم معين ، فعندهم الكثير الذي يقدموه للمستهلك ، ولحامل الأسهم وبإمكانهم تقديم نقد مهم للسوق فيما يخص البيئة و المنفعة الاجتماعية لمنتجات معينة . ويتم ذلك من خلال دراسة ميدانية لصالح المجتمع أو نشر النتائج بشكل يسهل الوصول إليها ، مثل الانترنيت .

إن الخوف (أو الأمل) من مقاطعة المستهلك ومخاطر السمعة واحد من العوامل التي توجه البرامج النظامية في المشاركة في المسؤولية الاجتماعية و قياس الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي والمعايير البيئية ، ويعطي هذا فرصا للجغرافيا للعمل مباشرة مع أو ضد برامج المسؤولية الاجتماعية المشتركة . وبالنسبة للشركات التي تحاول الحصول على إيجابيات الأسواق من خلال تعزيز مسئوليتها الاجتماعية وفي الإدامة البيئية ، فإنها قد تسعى إلى معلومات أو تشريعات عبر الجمعيات و بباحثين قادرين على استكشاف الظروف المحلية ، وبمناحي جديدة للقياس والحساب، وطلبة متدربين للعمل ضمن القطاعات التعاونية . وقد يختار بعض الباحثين الارتباط بالقطاع التعاوني كمستشارين أو متعاونين مقدمين التحليل الذي يعزز افضل ممارسة و يشجع الحماية البيئية و العدالة الاجتماعية و التبدل التنظيمي . والآخرون قد يختارون وجهات نظر اكثر نقدية وتشكيكية ، ناظرين إلى أموال المؤسسة للبحث البيئي كانسحاب أو تبرير النشاطات دون التزام بيئي جدي .

للجغرافيا مساهمات طويلة مصاحبة للمنظمات غير الحكومية ، من خلال نشر الأبحاث ، وتقديم الاستشارات والمساهمة في الحوارات و الوصفات السياسية ذات العلاقة بمسائل مثل : قطع غابات الامزون ، التبدلات المناخية ، وعدالة البيئة الحضرية . وكلما وسعت المنظمات غير الحكومية مجال مسؤولياتها ( إدارة المحميات البيئية ، ميزانية الأبحاث ، وفي الغالب ملء الفراغ الذي تتركه المؤسسات الحكومية) فإنها تواجه تحديا حرجا يكون له تأثيره على الصلة بين الجغرافيين و المنظمات غير الحكومية خلال العقد القادم . عرض تقرير حديث أن الميزانية الكلية للمنظمات غير الحكومية في (26) بلدا وصلت إلى (1.2) ترليون دولار مع (31) مليون عامل باجر كامل ، وهذا يفوق العديد من اقتصاديات دول والناتج الإجمالي للعديد من الدول . والعديد من المنظمات غير الحكومية قد أصبحت ذات تخصص مهني عالي ، تستأجر باحثين بيئيين لصالحها ، إضافة إلى تفاوضها مع جامعات و مكاتب استشارية . وفي الوقت الذي تصدر الدراسات المتميزة و المطبوعات عن هذه المنظمات ولها تأثير متعاظم على السياسات اكثر من الأبحاث الجامعية ، وقد نقد البعض منها لتحيزه واتسامه بغياب نظرة نقدية متفحصة . وبالنسبة للعديد من المنظمات غير الحكومية الكبيرة و المتحولة فان بعض التغيير يشمل : علاقات صممية مع المؤسسات والحكومة لذا يكون عملها ضمن النظام وليس خارجه ، التركيز على المعالجات دون المشاكل ، الميل إلى بناء شبكة وليس توسع فردي ، زيادة المردود ليس على أساس الذنب (العقوبة) بل كاستثمار ، الانتقال من المسالة الفردية إلى حملة متعددة الأطراف ، وتركيز جديد على شفافية العرض و الحساب في استخدام الأموال . تتوازى هذه الاتجاهات مع الضغط الجامعي للبحث عن منح مالية للأبحاث من خارج الجامعة ، من المؤسسات التعاونية ، لتوفير معلومات و حلول واقعية وليس بحوث الأبراج العاجية أو مجرد النقد ، وأبحاث تتداخل التخصصات بها وتشترك دون التركيز على تحليل تخصص واحد .

بإمكان الجغرافيين اخذ وقفة نقدية بخصوص دمج المنظمات غير الحكومية بالعلاقات التعاونية والقيام بدراسة حالة تعرض فشل الشكل الجديد من التنمية . أو بالإمكان التعاون مع المنظمات غير الحكومية لتكييف البرامج مع الظروف المحلية ، وتطوير مقاييس ، وتدريب الطلبة المؤهلين للعمل في هذا القطاع ، وانتاج مطبوعات يكون لها تأثير على الرؤيا والممارسة. بإمكان الجغرافيين أن يكونوا أعضاء في المنظمات غير الحكومية والسعي للوصول إلى انتخابات مجالسها ، أو السعي إلى وظائف أو التفرغ العلمي في القطاعات غير الربحية .

وفي الوقت الذي يلعب فيه المستهلك و التعاونيات و المنظمات غير الحكومية دورا في العلاقات البيئية و العالمية إلا أن المؤثرين الرئيسيين هما الحكومات و المنظمات الحكومية . وقد جلب القرن (21) مؤسسات جديدة مهمة للسيطرة على البيئة العالمية (مثل النظم الجديدة للمناخ و التجارة) و التغيرات في بعض المنظمات متعددة الأطراف . وقد ساهمت الجغرافيا في تطوير و تقويم هذه المؤسسات ، فعلى سبيل المثال ، مساهمتها في نقد النظام المناخي ، أو في تقديم النصح للبنك الدولي في مجال قطع الغابات أو دورها في الرأسمال الاجتماعي للتنمية . وللجغرافيين دور في توثيق الفشل البيئي و الهجوم على السلطة السائدة لمنظمة التجارة الدولية وغيرها من المؤسسات . على الجغرافيين الاعتماد على خبراتهم والتفكير في كيفية إصلاح أو استبدال المؤسسات العالمية بأخرى تضم ممثلين للمجتمع المدني ، ومعاهدات توفر نظما معززة و متكافئة لحماية التبدلات المناخية والتنوع الحيوي واتفاقات التجارة التي تضم أقوى حماية للبيئة و علاقات أكثر عادلة .

ما هي الخبرات التي تعتمدها الجغرافيا في القرن (21) عند ممارسة عمليات السيطرة البيئية العالمية ؟ بالإمكان الاعتماد على أساسين تقليديين (العلاقة بين الإنسان والبيئة) و( التباين المكاني) للتعبير بشكل افضل وتحليل إقليمي تفصيلي للأسباب والنتائج للتبدلات البيئية العالمية وتصميم النظم التي تستجيب لهذه التغيرات . فخبرتنا في المناخ وتداعيه وسرعة تأثره يمكن الاستفادة منها في تقييم التأثيرات الإقليمية للتبدلات المناخية وتضمين المقترحات لاستقرارية المناخ بمستويات عالية من انبعاث الكاربون . فالتحليل الإقليمي لقطع الغابات وإعادة تركيب المصانع والنقل مطلوبة لتنقية موجود الكاريون والذي قد يعزز تغطية الانبعاث والأسواق. نحن بحاجة إلى جغرافيين بخبرة للربط بين العولمة و التجارة والبيئة لتوضيح الظروف التي تعززها اتفاقيات التجارة والنظم ذات العلاقة أو للتقليل من حماية البيئة على المستوى المحلي والعمل ضمن المؤسسات البيئية الدولية لتوفير خبراء إقليميين ولترجمة علم البيئة ومضامينه الاجتماعية لصانعي القرارات .

يبدو أن المؤسسات العالمية الجديدة لا تنتج مستقبل بيئي مستدام لفشلها في حساب التباينات الإقليمية والتحولات التي تؤثر وتقود التبدلات البيئية وتكون السياسات المحلية معززة للتحولات والاتفاقات الوطنية. وستفشل الجغرافيا كناقد أو مصمم للسيطرة البيئية إذا فقدنا معرفتنا الخاصة بأقاليم معينة من العالم ، ما يسميه ديرك كريكوري "الاهتمام بغرباء المسافة" . إن هذه الحالة مشابهة لحالة الأقسام العلمية عندما تفضل المنهجية أو الموضوعية thematic على الخبير الإقليمي (بما فيهم اللسانيات) في المناهج ، وحيثما تذهب الأموال المخصصة لدراسة المنطقة إلى برامج مقارنة ، وعندما تعزز الحكومة دراسات عن المنطقة area و دراسات دولية و تخضعها إلى التقصي السياسي طبقا لمواقفها من الولايات المتحدة . فدراسة منطقة والجغرافيا الإقليمية لهم القوة للتجديد النظري (على سبيل المثال تطور التنمية ، الديموقراطية ، نظرية الحركة الاجتماعية في دراسات أمريكا اللاتينية) ، و مضامين مهمة للتعاون الدولي . يجب على الجغرافيين المشاركة في التفكير بدراسة المناطق التي تديم الخبرة والعمل الميداني ضمن سياق

الربط بين المحلي والعالمي وتعزيز التعاون بين الباحثين المحليين و المواطنين . وعلينا أن نوجه عاطفتنا نحو الدراسة الإقليمية للطبيعة ورؤية أولئك الطلبة الذين يبحثون في التغيرات الاجتماعية والبيئية وتوفير الأدوات والنظريات التي تجعل تحليلهم و أفعالهم اكثر تأثيرا .